E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/S-7/16
7 November 2022
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الاستثنائية السابعة
عمَّان، 20-21 كانون الأول/ديسمبر 2022

البند 16 من جدول الأعمال المؤقت

الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2024

موجز

تتضمن هذه الوثيقة الخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لعام 2024. وقد وُضِعت في الشكل الذي ستقدَّم به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأشهر المقبلة. ولا تقدّم الوثيقة معلومات عن الموارد المطلوبة لأنّ الأمين العام للأمم المتحدة هو وحده المخوَّل إصدار معلومات من هذا القبيل، وذلك في ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية المقترَحة التي تستعرضها الهيئات الحكومية الدولية المختصة في الأمم المتحدة تمهيداً لإقرارها من قِبل الجمعية العامة. ولذلك، من المحتمَل أن تدخل على هذا الاقتراح تعديلاتٌ أثناء عملية الاستعراض.

واللجنة مدعوّة إلى الاطلاع على الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2024 وتقديم التوصيات حسب الاقتضاء.

المحتويات

الصفحة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 3

التوجه العام 3

برنامج العمل 7

البرنامج الفرعي 1 تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية 7
البرنامج الفرعي 2 العدل بين الجنسين، والسكان والتنمية الشاملة للجميع 13
البرنامج الفرعي 3 الازدهار الاقتصادي المشترَك 18
البرنامج الفرعي 4 الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا 22
البرنامج الفرعي 5 تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة 27
البرنامج الفرعي 6 الحوكمة ومنع نشوب النزاعات 31

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024

التوجه العام

22.1 تناط باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مهمة تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية. وتنبثق هذه الولاية من الأولويات المحدّدة في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنها قرار المجلس 1818 (د-55) المنشئ للجنة والقرار 1985/69 الذي عدَل اختصاصاتها تأكيداً على البُعد الاجتماعي في مهمّتها.

22.2 ويتطلب تحقيق جميع جوانب التنمية المستدامة جهوداً متضافرة، ترتكز إلى مبادئ عالمية وتحليلات قائمة على أدلة، ما يسمح باجتراع حلول قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ضمن المسارات الوطنية والإقليمية والعالمية. ولدى المنطقة العربية كلّ ما يلزم من رأس مال بشري وموارد لتحقيق الرخاء والحياة الكريمة لجميع شعوبها، إلا أنّ فيها من الصراعات والاحتلال والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخطيرة ما يهدّد تقدّمها نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الواعدة. والإسكوا، بحكم الولايات الموكلة إليها، لديها مكانة فريدة تمكّنها من دعم الجهود الوطنية والإقليمية في هذا الصدد، ولا سيما من خلال توفير الأدلة، وعقد حوارات تتناول قضايا التنمية الرئيسية، وإسداء المشورة في مجال السياسات، وبناء قدرات الحكومات على نشر جميع الأدوات المتاحة لدعم صياغة وتنفيذ أطر السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف المحدّدة. وستواصل اللجنة الاضطلاع بهذه الجهود بالتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يكفل اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية المؤثرة لعام 2024

22.3 ستركز الإسكوا، تماشياً مع ولايتها ووفاءً بالتزامها تجاه الدول الأعضاء، على تعزيز الحلول الإنمائية القابلة للتطبيق في المنطقة العربية والتوسط لبلوغها والدعوة إلى اعتمادها، من خلال رؤية إقليمية تراعي المشهد العالمي؛ وتحديد خيارات جديدة في السياسات وطرحها؛ وتيسير التبادلات بين الأقران. وستركّز أيضاً على اعتماد طرق جديدة في العمل، والاستفادة من جميع الموارد المتاحة، وصقل خبراتها لتلبية الاحتياجات واستباقها، لتسريع التقدُّم نحو تحقيق الأهداف الرئيسية في مختلف مجالات التنمية المستدامة، بما يشمل إدارة الموارد الطبيعية والمياه العابرة للحدود وتحقيق الاستدامة في ظروف مناخية متغيّرة. وستركّز أيضاً على التحوّل إلى مصادر طاقة أنظف واقتصاد دائري؛ والحدّ من الفقر المتعدّد الأبعاد وتحسين الحماية الاجتماعية؛ وتحقيق التنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الفئات المعرّضة للمخاطر (النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة)، في صلب الالتزام بعدم إهمال أحد؛ وتحقيق النمو الاقتصادي والرخاء بشكلٍ منصف، من خلال تحسين التكامل الإقليمي وفرص التجارة وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل المبتكر للحلول الإنمائية؛ واعتماد تكنولوجيا المعلومات والإحصاءات وسيلةً لتحسين توافر الأدلة وإمكانية الوصول إليها، وزيادة المشاركة والإدماج؛ وتحسين الحوكمة، وتعزيز المؤسسات العامة، وتقييم المخاطر العابرة للحدود والتخفيف من حدّتها، بما يشمل الصراعات.

22.4 وستكفل الإسكوا النظر في الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان العربية الأقل نمواً والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تشهد نزاعات وتلبيتها على النحو الملائم، بما يشمل دعم البلدان العربية الأقل نمواً في الوفاء بالتزامات برنامج عمل الدوحة لصالح أقلّ البلدان نمواً (2022-2031).

22.5 وضمن الجهود المتضافرة لدعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستواصل الإسكوا تحليل الاتجاهات وإنتاج ونشر المعارف والممارسات الجيدة والبيانات المتصلة بمجموعة متنوعة من قضايا التنمية المستدامة المبيّنة في الفقرة 22.3 وما بعدها. وستواصل العمل على تعزيز وتوطيد مجموعاتها من أدوات النمذجة التفاعلية القائمة على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، لتمكين المسؤولين الحكوميين وواضعي السياسات والممارسين والقطاع الخاص والمجتمعات المدنية من استخراج البيانات الذكية القائمة على الموقع، ومحاكاة خيارات السياسات المصمّمة حسب السياق وتأثيرها على اتخاذ قرارات مستنيرة.

22.6 وستستفيد الإسكوا أيضاً من صلاحيّتها في الدعوة إلى اجتماعات لتشكّل منتدى إقليمياً لوضع المعايير وبناء التوافقات على المستويات دون الإقليمية والبينيّة والأقاليمية، ولا سيما لاعتماد حلول دائمة للقضايا العابرة للحدود التي تعوق تقدم الدول الأعضاء على مسار خطة عام 2030. وستعمل على توطيد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتنشط في الدعوة إلى تلبية احتياجات المنطقة العربية وأولوياتها، على الصعيد العالمي.

22.7 وستواصل اللجنة توطيد شراكاتها الاستراتيجية على الصعد العالمية والأقاليمية والإقليمية والوطنية والمحلية لتحقيق النتائج. وهذا النهج المحسّن في التعامل مع الشراكات يقوم على مفهوم أساسي مفاده أنّ التدخلات الإنمائية لا يمكن أن تنجح إلّا ضمن شراكات. وعليه، سيُعمل على زيادة الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الحكومية الدولية، مثل جامعة الدول العربية أو لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الإسلامي للتنمية؛ والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر، من خلال منصة الشبكة الأكاديمية للحوار التنموي وغيرها؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والقطاع الخاص، لتحقيق أكبر قدر من التآزر والتماسك، وضمان عدم إهمال أحد. وستحافظ الإسكوا على قاعدتها التقليدية الموثوقة من الشركاء، وتسعى إلى فرص ومبادرات جديدة مع الشركاء الحاليين والمحتملين لتوسيع نطاق الخدمات والدعم المتاحين للدول الأعضاء، ولا سيما عن طريق ضمان الوصول إلى الابتكار، والتكنولوجيات الجديدة، والمعارف، والبيانات، والخبرات، والتمويل.

22.8 وفيما يتعلق بالتنسيق والربط بين الوكالات، ستواصل الإسكوا الاضطلاع بدور قيادي في المنطقة العربية في تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 72/279. وفي هذا السياق، ستواصل اللجنة تعزيز التعاون والتنسيق مع الهيئات والشبكات الأخرى من داخل الأمم المتحدة وخارجها، فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030. ويشمل ذلك التعاون والتنسيق في التدخلات مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، من بين جهات أخرى. وستعمل الإسكوا عن كثب مع مكتب تنسيق العمليّات الإنمائية في الأمم المتحدة ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، ومن خلال منصة التعاون الإقليمي في المنطقة العربية، لدعم التقييمات القُطرية المشتركة، وضمان المزيد من التكامل والتآزر بين مشاريعها وتلك التي تنفذها فرق الأمم المتحدة القُطرية، ضمن أُطر التعاون من أجل التنمية المستدامة.

22.9 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى الفرضيات التالية:

(أ) تتيح السياقات الإنمائية والسياسية الوطنية والإقليمية للجنة تقديم الدعم للسياسات المتكاملة والدعم التقني، وبناء قدرات الدول الأعضاء؛

(ب) لا تزال الدول الأعضاء في الإسكوا، والدول الأعضاء عموماً، ملتزمة بالتعاون دون الإقليمي والأقاليمي والبَيني بشأن القضايا العابرة للحدود؛

(ج) لا يزال الشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة الرئيسيون، بما يشمل المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، منخرطين ومهتمين بالمبادرات والمشاريع المشتركة لدعم الدول الأعضاء وحلول التنمية المستدامة.

22.10 وستواصل الإسكوا أيضاً إدماج منظور مراع لنوع الجنس في أنشطتها ونواتجها ونتائجها، من خلال دعم الدول الأعضاء في وضع أطر سياسات شاملة تراعي اعتبارات الجنسين بهدف معالجة مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، على أساس الاعتراف بتمكين المرأة ومشاركتها شرطين أساسيين للتقدم الناجح في خطة عام 2030، على النحو المبيّن في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 2، والنتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3. وبالإضافة إلى الدعوة المستمرة وتوفير الأدلة المطلوبة، ستواصل اللجنة بناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية وتعزيز التعلّم من الأقران في مجالَي العدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، ضمن إطار المساءلة العالمي عن المساواة بين الجنسين، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 16/2013.

22.11 والتزاماً باستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستواصل اللجنة تكثيف جهودها لإدراج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجها، من خلال العمل على تحسين وصول هؤلاء إلى فرص العمل والخدمات الأساسية. وستواصل العمل مع ممثلي الحكومات عبر فريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة، وذلك ضمن جهودها الرامية إلى تكثيف المناقشات المتعلقة بالسياسات والتعلم من النظراء والتعاون، لضمان مزيد من الشمول.

22.12 ولا تزال الإسكوا ملتزمة بالدعوة إلى تمكين الشباب وكبار السن ومعالجة شواغلهم واحتياجاتهم الفريدة، باعتبارها شروطاً أساسية لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية ناجحة وشاملة للجميع في المنطقة العربية.

أنشطة التقييم

22.13 تسترشد الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 بالتقييمات المواضيعية لحافظة التعلم الإلكتروني في الإسكوا، ولنُهُج اللجنة في دعم عملية صنع السياسات والتأثير فيها على الصعيدين الوطني والإقليمي (المرحلة الثانية)، التي تمّت في عام 2022.

22.14 وقد استند إعداد الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 إلى نتائج التقييمات المذكورة والدروس المُستفادة منها. فعلى سبيل المثال، جرى تقييم حافظة التعلم الإلكتروني لتتناسب مع ما يطلبه موظفو الخدمة المدنية في الدول الأعضاء من مواضيع، ولتحسين أساليب تقديم هذه المواضيع. وأسفرت المرحلة الثانية من تقييم نُهج الإسكوا لدعم عملية صنع السياسات والتأثير فيها عن وضع ونشر

إرشادات سلوكية عملية لجميع الموظفين الفنيين بشأن كيفية التعامل مع أنشطة إنتاج المعرفة وبناء القدرات وبناء التوافقات، لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة في مجال السياسات في المنطقة العربية.

22.15 وتعمل الإسكوا على معالجة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتقييم برنامجها الفرعي 3 المتعلق بالازدهار الاقتصادي المشترك، ولا سيما التوصيات التي تشير إلى تعزيز الاتصال مع الدول الأعضاء والشركاء بشأن البرامج والخدمات الجارية.

22.16 ومن المقرر إجراء التقييمات التالية في عام 2024:

(أ) تقييم مواضيعي لعمل الإسكوا في مجال الاتصال؛

(ب) تقييم مواضيعي لمجال إضافي من مجالات عمل الإسكوا.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية

الهدف

22.17 يساهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيق هدف النهوض بالعمل المناخي ووضع سياسات متكاملة ومستدامة في مجالات أمن المياه والطاقة والغذاء.

الاستراتيجية

22.18 وتحقيقاً لهذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) تقييم وتحليل الاتجاهات والتحديات والفرص؛ وتطوير وتوفير منتجات معرفية قائمة على العلم، ومنصّات تفاعلية قائمة على البيانات، بهدف تحسين وصول الحكومة وأصحاب المصلحة إلى أحدث المعلومات وتوصيات السياسات في مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بإدارة الموارد المائية عبر الحدود، من بين مواضيع أخرى؛ والتحوّل إلى طاقة أنظف، كوسيلة لتحقيق التنويع الاقتصادي؛ وضمان استدامة الإنتاج والاستهلاك؛ واتخاذ إجراءات تتعلّق بالعمل المناخي والتكيف مع تغيّر المناخ، تشمل حلولاً مبتكرة وسهلة المنال لتمويل التدخلات المتعلقة بالمناخ والقدرة على الصمود؛

(ب) تقديم المشورة والخبرة في المجالات التقنية وتلك المتعلقة بالسياسات، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية الوطنية والمحلية لتحديد وتفعيل حلول فورية ومتوسطة وطويلة الأجل، وتعميم الاعتبارات المتعلقة بالمناخ وإدارة الموارد الطبيعية في خطط وميزانيات التنمية الوطنية؛

(ج) إتاحة منابر حكومية دولية وتقنية لتيسير الحوار بين القطاعات والتبادلات بين الأقران من واضعي السياسات والممارسين والخبراء والمجتمع المدني وغيرهم من الشركاء في التنمية من داخل المنطقة العربية وخارجها، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق على المستويات دون الإقليمية والبينيّة والأقاليمية؛ والتوافق على الأولويات والإجراءات الرامية إلى وضع أطر معيارية وطنية وعابرة للحدود وإقليمية لدعم الإدارة المستدامة للموارد وإنتاج الأغذية/المحاصيل، والتحوّل في مجال الطاقة وتخفيض الانبعاثات إلى الصفر، وتحسين قدرة الأفراد وسبل العيش على الصمود، كل ذلك في سياق يتطلّب التكيّف مع مناخ سريع التدهور؛

(د) الترويج للمنظور العربي على المستوى العالمي، بما يشمل دعم العمليات الإقليمية المتكاملة بشأن الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق غايات محددة من أهداف التنمية المستدامة ورصده؛ والاستفادة من الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة لتنفيذ الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي 1.

22.19 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تحسين معرفة واضعي السياسات والممارسين في الدول الأعضاء بالممارسات الجيدة واطلاعهم على الأدلة والتوصيات المتعلقة بالسياسات، لضمان استدامة الموارد وسبل العيش، والتكيّف في الوقت نفسه مع تغيّر المناخ؛

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والتزامها بوضع وتفعيل أطر السياسات الوطنية المتعلقة بالعمل المناخي والتكيّف مع تغيّر المناخ، ممّا يزيد فرص الحصول على التمويل المناخي؛ وإدارة موارد المياه السطحية والجوفية؛ والتحوّل إلى الطاقة المستدامة والاقتصاد الدائري؛ والنظم الغذائية المتينة المدعومة بالزراعة المستدامة؛

(ج) تعزيز التعاون دون الإقليمي والأقاليمي في القضايا المبيّنة في الفقرة 22.19(ب)، ودعمه بشبكات شاملة وآليات ومنصات تنسيق تشاركية.

أداء البرنامج في عام 2022

تحسّن فرص الحصول على تمويل العمل المناخي

22.20 التمويل المناخي المتاح حالياً في المنطقة العربية، كمّاً ونوعاً، لا يكفي لتغطية احتياجاتها. وبهدف دعم الدول الأعضاء في حشد الدعم المالي للعمل المناخي، ولا سيما لتحسين توافر المياه والطاقة والغذاء في ظل الظروف المناخية المتغيرة، استضافت الإسكوا أول منتدى إقليمي عربي من نوعه حول المبادرات المناخية لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة. وأتاح المنتدى للدول الأعضاء فرصة التفاعل مع طائفة واسعة من المانحين والمستثمرين من القطاعين العام والخاص، وتبيان احتياجاتها التمويلية، والتماس الملاحظات على المشاريع المخطّط لها. وعلى سبيل المساعدة في تحديد فرص لاستثمارات القطاع الخاص، والتمويل المختلط، والدعم الثنائي، قدّم البرنامج الفرعي الدعم إلى سبعة بلدان عربية (الأردن وتونس والجزائر والعراق وعُمان ولبنان ومصر) في إعداد 26 مشروعاً قابلاً للاستثمار، استناداً إلى أولويات هذه البلدان. وركزت المقترحات على التكيّف مع تغير المناخ في مجالات إمدادات المياه والمرافق الصحية، وتخفيف حدّة الفيضانات، وإدارة الري، والقدرة على الصمود في القطاع الزراعي، وإدارة الغابات والسواحل، والتخفيف من آثار تغيّر المناخ من خلال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والنقل والمنافع المشتركة. ولتعزيز التفاهم بين أصحاب المصلحة الوطنيين، وإثراء الحوارات بشأن تمويل المناخ، ودعم وصول الدول الأعضاء إلى التمويل المناخي وتعبئته، نشرت الإسكوا موجزاً للسياسات سلّط الضوء على تدفقّات تمويل المناخ في المنطقة العربية واحتياجاتها منه، كما ساهمت في تطوير استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته 2022-2030 ومرفقها المعنون "التقييم الفني لتمويل العمل المناخي في المنطقة العربية".

22.21 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.1) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.1
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*
-	إطلاق التقييم التقني لتمويل المناخ في المنطقة العربية	تطوير استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته 2022-2030 إطلاق المنتدى الإقليمي العربي حول المبادرات المناخية لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة تقديم الدعم لسبع دول أعضاء (الأردن وتونس والجزائر وعُمان والعراق ولبنان ومصر) في تطوير وتقديم 26 مشروعاً لتمويل تغيّر المناخ للمستثمرين المحتملين

النتائج المقرّرة لعام 2024

النتيجة 1: تحسين إدارة المياه الجوفية في السياقات العابرة للحدود في ظروف تغيّر المناخ

أداء البرنامج في عام 2022 والهدف لعام 2024

22.22 أسهم عمل البرنامج الفرعي في إقرار خمس دول أعضاء (الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين وليبيا) بأهمية المياه الجوفية العابرة للحدود لتأمين احتياجاتها من المياه العذبة في الأجلين المتوسط والطويل، ما يحقّق الهدف المقرّر.

22.23 كذلك، أسهم عمل البرنامج الفرعي في إقرار 12 دولة عضواً (الأردن، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن) بأهميّة إطلاق قاعدة بيانات رقمية إقليمية بشأن موارد المياه الجوفية والاستفادة منها، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في إقرار 10 دول أعضاء بأهميّة إطلاق قاعدة بيانات رقمية إقليمية بشأن موارد المياه الجوفية والاستفادة منها.

22.24 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.2) التقدّم المحرز نحو تحقيق هدف عام 2023.

الجدول 22.2
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*	*2023 (مقرّر)*	*2024 (مقرّر)*
استفادة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من الندوات عبر الإنترنت حول المواضيع المتعلقة بالمياه الجوفية، التي تم تنظيمها لتناول الشواغل المشتركة ذات الأولوية ومعالجة النواقص المعرفية	انضمام دولتين عضوين (العراق وموريتانيا) إلى ترتيبات التعاون في مجال المياه العابرة للحدود	إقرار خمس دول أعضاء (الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين وليبيا) بأهمية المياه الجوفية العابرة للحدود لتأمين احتياجاتها من المياه العذبة في الأجلين المتوسط والطويل	وضع دولتين عضوين على الأقل ترتيبات للتصدي لتحديات المياه الجوفية العابرة للحدود في سياق تغيّر المناخ	وضع دولة عضو إضافية على الأقل ترتيبات للتصدي لتحديات المياه الجوفية العابرة للحدود في سياق تغيّر المناخ
اعتماد خمس دول أعضاء على الأقل المبادئ التوجيهية الإقليمية لتحسين استخراج المياه الجوفية وإدارتها	إجراء أربع دول أعضاء (الأردن والعراق والكويت ودولة فلسطين) تقييماً لآثار تغيّر المناخ على مواردها من المياه الجوفية	إقرار اثنتي عشرة دولة عضواً (الأردن، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن) بأهميّة إطلاق قاعدة بيانات رقمية إقليمية عن موارد المياه الجوفية والاستفادة منها	مساهمة خمس دول أعضاء على الأقل ببيانات لقاعدة البيانات الرقمية الإقليمية عن موارد المياه الجوفية	مساهمة ثلاث دول أعضاء إضافية على الأقل ببيانات لقاعدة البيانات الرقمية الإقليمية عن موارد المياه الجوفية

النتيجة 2: زيادة استخدام منصات المعرفة الإقليمية للعمل المناخي المستنير

أداء البرنامج في عام 2022 والهدف لعام 2024

22.25 ساهم عمل البرنامج الفرعي في تسجيل 16,238 زيارة إلى منصات المعرفة الإقليمية و3,243 عمليّة تنزيل للمحتوى، فلم يتحقق الهدف المقرر المتمثل في تسجيل 28,500 زيارة إلى منصات المعرفة الإقليمية و26,000 تنزيل.

22.26 ويعرض مقياس الأداء (الشكل I.22) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الشكل I.22
مقياس الأداء: عدد زيارات منصات المعرفة الإقليمية وعدد التنزيلات (سنوياً)

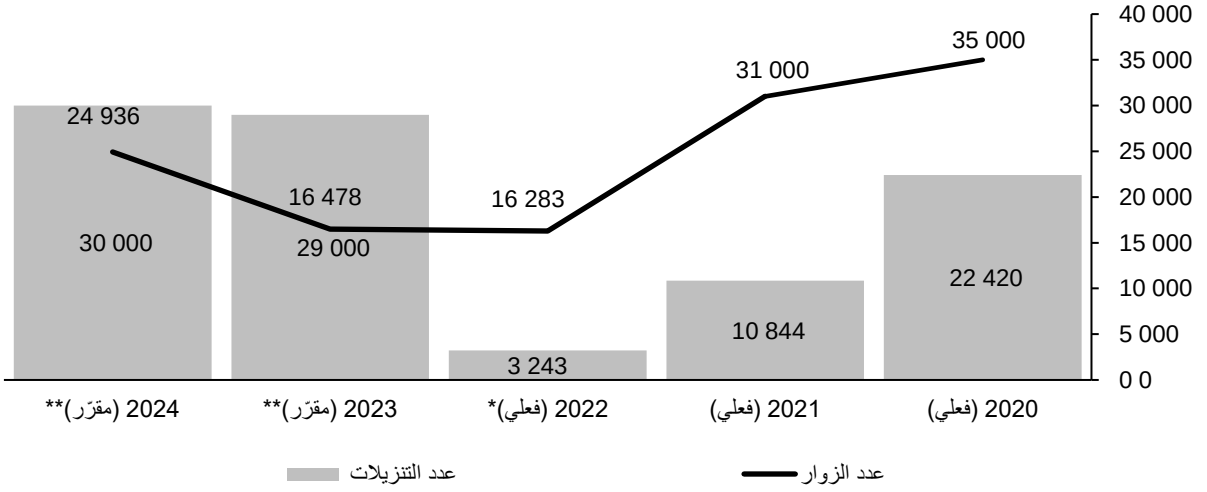

* النتائج الفعلية لعام 2022 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2022.
** جرى تقريب نتائج عامَي 2023 و2024 (المقرّرة).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024

النتيجة 3: تحويل الصناعات الاستخراجية في المنطقة العربية لتحقيق تحوّل عادل وشامل في مجال الطاقة

22.27 كانت الصناعات الاستخراجية حجر الأساس للتنمية الاقتصادية في العديد من بلدان المنطقة العربية. ومع ذلك، في سياق تغيّر المناخ السريع والحاجة الملحّة إلى التكيّف، أصبح تحوّل القطاع أمراً بالغ الأهمية، وإذا تمّ التعامل معه بشكلٍ استراتيجي، يمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق خطة عام 2030. وإدراكاً من الدول الأعضاء لأهمية هذه القضيّة، أنشأت في عام 2021 فريق الخبراء الإقليمي المعني بالصناعات الاستخراجية، بهدف بلوغ توافق إقليمي في سياق الحوار العالمي بشأن الصناعات الاستخراجية.

الدروس المستفادة والتغيير المقرّر

22.28 الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي هو التالي: ينبغي اتباع نهج كلي يراعي الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الغنية بالموارد في المنطقة العربية، ويمكّن، في الوقت نفسه، من زيادة التنويع الطويل الأجل والدعم الموجّه إلى الفئات المعرّضة للمخاطر، بما فيها النساء، ومجتمعات السكان الأصليين، والشباب، وأولئك الذين سيضطرّون للنزوح بسبب عمليّة التحوّل. وهذا النهج سيعزّز التحول المنشود في قطاع الصناعات الاستخراجية في المنطقة. ولدى تطبيق هذا الدرس، سيستفيد البرنامج الفرعي من فريق الخبراء المعني بالصناعات الاستخراجية لتعزيز الحوار الشامل بين أصحاب المصلحة

المتعددين بشأن السياسات وتبادل المعلومات، ولكفالة أن تدعم المبادرات الإقليمية والوطنية الجهود الجارية لتحويل الصناعات الاستخراجية على الصعيد العالمي وتعززها وتسد الفجوات. وفي الوقت نفسه، سيتم العمل مع الدول الأعضاء على تحديد الفرص المتاحة لبناء القدرات والاستفادة منها، وتعزيز الشراكات، وتنسيق التدخلات والموارد بما يتماشى مع أهداف تخفيض الانبعاثات إلى مستوى الصفر، ممّا يمكّن من تحقيق انتقال عادل وشامل في مجال الطاقة.

22.29 يعرض مقياس الأداء (الجدول 22.3) التقدّم المحرز في تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.3
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*	*2023 (مقرّر)*	*2024 (مقرّر)*
-	إنشاء فريق الخبراء الإقليمي المعني بالصناعات الاستخراجية	تعيين مبادرات الصناعات الاستخراجية في المنطقة العربية وضع إطار استراتيجي وخارطة طريق، لدولة عضو واحدة، لتمكين التحوّل العادل في مجال الطاقة، استناداً إلى إطار الاقتصاد الدائري للكربون	إتاحة مجموعة من موارد المعرفة والمنتجات للدول الأعضاء في الإسكوا حول الركائز الرئيسية لقطاع الصناعات الاستخراجية (المعادن والبيانات والتكنولوجيا والابتكار في قطاع التعدين، والتحوّل العادل إلى النظم المستدامة، والاقتصاد الدائري) استفادة الدول الأعضاء في الإسكوا من فريق الخبراء المعني بالصناعات الاستخراجية في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وفي تنسيق الإجراءات الوطنية على الصعيد الإقليمي	استفادة الدول الأعضاء في الإسكوا من بناء القدرات على اتباع أفضل الممارسات في إدارة الموارد والإيرادات، والاقتصاد الدائري للكربون، دعماً للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق تحوّل عادل إلى النُظُم المستدامة. مواصلة الدول الأعضاء في الإسكوا الاستفادة من منصة فريق الخبراء الإقليمي المعني بالصناعات الاستخراجية لتنسيق الجهود وتبادل المعارف وأفضل الممارسات

البرنامج الفرعي 2
العدل بين الجنسين، والسكان والتنمية الشاملة للجميع

الهدف

22.30 يساهم هذا البرنامج الفرعي في هدف تحقيق التنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة، والحدّ من عدم المساواة والفقر والبطالة، بما يتماشى مع مبدأ عدم إهمال أحد.

الاستراتيجية

22.31 لتحقيق هذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) تزويد واضعي السياسات والممارسين في الدول الأعضاء بمنتجات معرفية وتوصيات في مجال السياسات، تقوم على تحليل للاتجاهات والتحديات والفرص وعلى القواعد والمعايير الدولية، وتتناول طائفة واسعة من القضايا المتصلة بالإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية والعدالة بين الجنسين، والحدّ من الفقر المتعدد الأبعاد والبطالة، وتمكين المرأة والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المعرّضة للمخاطر وإشراكهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ركيزةً أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة؛

(ب) إسداء المشورة والخبرة التقنية والسياساتية وبناء القدرات الوطنية والمحلية والبشرية والمؤسسية لتقييم السياسات والنظم القائمة، وتحديد الأولويات والفرص وتفعيل الحلول المتفق عليها، وتعميم الاعتبارات المتعلقة بإدماج الفئات المعرّضة للمخاطر ومشاركتها وحمايتها وتلبية احتياجاتها الخاصة بالتساوي مع جميع أفراد المجتمع، في خطط التنمية الوطنية وميزانياتها؛

(ج) إنشاء منابر حكومية دولية وتقنية لتعزيز التوافق وتسهيل الحوار والتبادل بين صانعي السياسات والممارسين والخبراء والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الإنمائية من داخل المنطقة العربية وخارجها، بهدف تعزيز التعاون وتنسيق الإجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛

(د) تعزيز المنهجية الحالية لتحليل الفقر المتعدد الأبعاد وأثر الصدمات على مسارات التنمية الشاملة، ومواصلة تطوير أدوات تفاعلية وذكية قائمة على البيانات لتيسير صنع السياسات، لا سيما فيما يتعلق بالبطالة وأسواق العمل؛

(هـ) الترويج لمبادئ خطة عام 2030، ولا سيما الالتزام بعدم إهمال أحد، والاستفادة من الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة لدعم تنفيذ الاستراتيجية المذكورة آنفاً.

22.32 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تحسين فهم التحديات الهيكلية والسياقية وخيارات السياسة العامة، بما يشمل القواعد والمعايير العالمية المتعلّقة بتحقيق التنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة للجميع وتعزيز العدالة الاجتماعية، والحدّ من المخاطر والفقر المتعدّد الأبعاد والبطالة؛

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والتزامها فيما يتعلّق بصياغة وتنفيذ أطر السياسات الوطنية المتصلة بالحماية الاجتماعية والتخفيف من حدّة الفقر والعمالة وأسواق العمل، بهدف الحد من أوجه عدم المساواة الهيكلية وضمان قدر أكبر من الإدماج والتمكين والمشاركة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، مع تلبية الاحتياجات المحدّدة للنساء والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين وغيرهم من الفئات المعرّضة للمخاطر.

أداء البرنامج في عام 2022

تحسين سياسات الهجرة الوطنية لضمان إشراك أصحاب المصلحة المتعددين

22.33 كانت المنطقة العربية ولا تزال مصدراً للهجرة الدوليّة ومعبراً لها، وواحدة من أبرز الوجهات التي يقصدها المهاجرون والنازحون قسراً. وإذا ما حسُنت إدارة الهجرة، أصبحت محفّزاً رئيسياً للتنمية في المنطقة. ويوفر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي اعتمدته الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، خريطة طريق لتحسين إدارة الهجرة.

22.34 وكلّف الاتفاق العالمي اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة بدعم عملية المتابعة والاستعراض لضمان إحراز تقدّم نحو تحقيق الأهداف المحددة. وفي هذا السياق، قاد البرنامج الفرعي 2 والجهات الشريكة الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي (2020-2021)، بما في ذلك وضع منهجيته، التي أقرتها الدول الأعضاء، وتقديم الدعم التقني. وجرى تطبيق نهج على نطاق الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره، جمع بين المسؤولين الحكوميّين والنقابات العمالية وممثلي المهاجرين، موغيرهم، فأتاح تبيان التحديات الوطنية والسبل المحتملة للمضي قدماً في معالجة قضايا الهجرة. ويسّر البرنامج الفرعي إجراء حوار إقليمي وتبادل للآراء بين النظراء لتعزيز التعاون الإقليمي والبيني والعابر للحدود بين البلدان المعنية. وفي عام 2022، حدّدت الدول الأعضاء في الإسكوا شواغلها ومواقفها المشتركة قبل انعقاد منتدى استعراض الهجرة الدولية، بدعمٍ من البرنامج الفرعي وشركاء آخرين. كذلك عُقد حوار أقاليمي بين البلدان الأفريقية والعربية تناول ممرات الهجرة القائمة بين المنطقتين، وركّز على تحديد الحلول والمجالات الممكنة للتعاون. وانضمت الإسكوا إلى لجان إقليمية أخرى في البحث عن سُبُل لتسريع تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الإقليمي.

22.35 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.4) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.4
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*
اتفاق الدول الأعضاء على منهجية للاستعراضات الوطنية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	إتمام إحدى عشرة دولة عضواً (الأردن، البحرين، تونس، السودان، العراق، قطر، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا) استعراضاتها الوطنية الأولى للهجرة إتمام الاستعراض الإقليمي الأول للهجرة	اتفاق الدول الأعضاء على موقف مشترك قبل انعقاد منتدى استعراض الهجرة الدولية تعزيز الحوار بشأن الهجرة بين أفريقيا والمنطقة العربية

النتائج المقرّرة لعام 2024

النتيجة 1: تسريع عملية وضع سياسات متسقة للشيخوخة في المنطقة العربية

أداء البرنامج في عام 2022 والهدف المقرّر لعام 2024

22.36 أسهم عمل البرنامج الفرعي في وضع ثلاث سياسات إضافية في المنطقة العربية (الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق)، في تجاوزٍ للهدف المقرّر المتمثّل في وضع سياستين إضافيتين.

22.37 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.II) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الشكل 22.II
مقياس الأداء: عدد البلدان العربية التي لديها سياسات متسقة متعلقة بالشيخوخة (تراكمي)

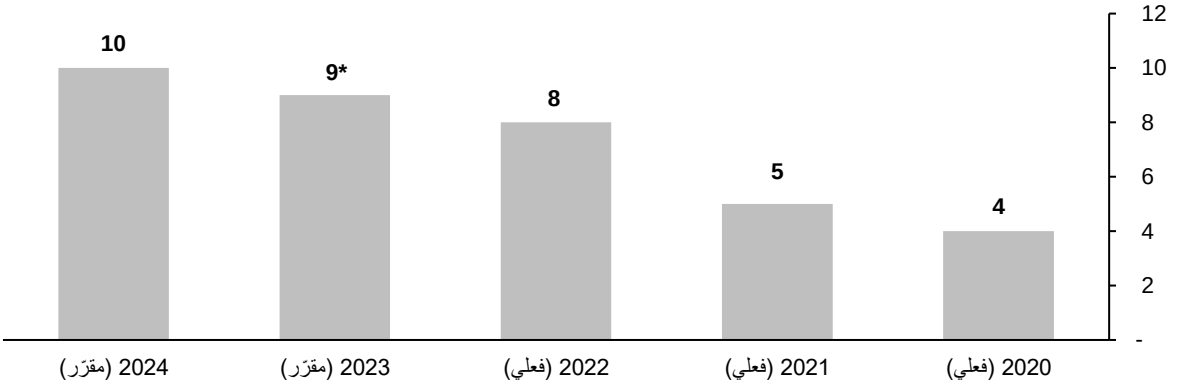

* هدف عام 2023 (المقرّر) ارتفع بمقدار 1 بعد تحقيق هدف عام 2023 بحلول نهاية عام 2022.

النتيجة 2: تعزيز فعاليّة وكفاءة نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية

أداء البرنامج في عام 2022 والهدف المقرّر لعام 2024

22.38 أسهم عمل البرنامج الفرعي في تدريب موظفي الخدمة المدنية والمهنيين العاملين في مجال المساعدة الاجتماعية من ثلاث دول أعضاء (الأردن ومصر وموريتانيا) على أداة SPP-RAF بهدف زيادة شمول نظم الحماية الاجتماعية، ممّا أدى إلى تحقيق الهدف المقرّر.

22.39 كذلك، أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام دولتين عضوين (الأردن ومصر) بتحديد التحسينات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية فيهما، ممّا أدى إلى تحقيق الهدف المقرّر.

22.40 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.5) التقدّم المحرز نحو تحقيق هدف عام 2024.

الجدول 22.5
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*	*2023 (مقرّر)*	*2024 (مقرّر)*
قيام 8 دول أعضاء على الأقل (الأردن، وتونس، والسودان، وعُمان، ودولة فلسطين، ومصر، والمغرب، وموريتانيا) عقب تفشي جائحة كوفيد-19، بتوجيه مساعدات إضافية إلى الأسر المشمولة بالتأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية، وإنشاء برامج طوارئ مؤقتة موجهة إلى العاملين في القطاعات غير النظامية غير المشمولين بالمساعدة الاجتماعية أو التأمين الاجتماعي	تدريب 179 شخصاً (66 رجلاً و113 امرأة) من 17 دولة عضواً على أدوات زيادة شمول نُظُم الحماية الاجتماعية قيام دولة واحدة (الأردن) بتحليل شمول نُظُم الحماية الاجتماعية فيها	تدريب موظفي الخدمة المدنية والمهنيين العاملين في مجال المساعدة الاجتماعية من ثلاث دول أعضاء (الأردن ومصر وموريتانيا) على أداة SPP-RAF بهدف زيادة شمول نظم الحماية الاجتماعية قيام دولتين من الدول الأعضاء (الأردن ومصر) بتحديد التحسينات اللازمة لتحسين كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية فيهما	قيام دولتين إضافيتين بتحديد التحسينات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية فيهما	قيام دولتين إضافيتين بتحديد التحسينات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية فيهما

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024

النتيجة 3: تحسين إمكانية الوصول إلى فرص عمل، مع التركيز بوجه خاص على الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة

22.41 فاقمت جائحة كوفيد-19 مشكلة البطالة في المنطقة العربية، حيث لا يزال أكثر من 14 مليون شخص بدون وظائف منذ أوائل عام 2020، ممّا يضع ضغوطاً إضافية على صانعي السياسات لتطوير حلول

فورية ومتوسطة وطويلة الأجل تعالج مشكلة عدم زيادة المشاركة في القوى العاملة، وتضمن إيجاد فرص عمل مستدامة وشاملة للجميع. ولتحقيق نتائج أكثر إنصافاً في مجال العمالة، يدرس البرنامج الفرعي أسباب النقص المزمن في فرص العمل في الاقتصادات العربية، مع التركيز على سبب رئيسي هو عدم تطابق المهارات المتاحة مع احتياجات السوق. وفي هذا السياق، وضعت اللجنة أداةً تفاعلية، هي راصد الإسكوا للمهارات، تتعقّب احتياجات سوق العمل في المنطقة والنقص في المهارات، وتدعم وضع سياسات وطنية مستهدفة لسوق العمل، من خلال توفير معلومات عن المهارات التي يجب تحسينها، وإعادة صقلها، وتنويعها.

الدروس المستفادة والتغيير المقرّر

22.42 الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي هو التالي: على الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والأفراد المعنيين الراغبين باتخاذ إجراءات مناسبة في وقت مبكر إجراء تحليل استباقي للتغيرات في مجموعات المهارات، بحسب ما تقتضيه الثورة الصناعية الرابعة والصدمات غير المتوقعة مثل جائحة كوفيد-19. وبتطبيق هذا الدرس، سيواصل البرنامج الفرعي تحسين راصد المهارات القائم على الذكاء الاصطناعي لتمكين واضعي السياسات العرب من رصد المهارات "المطلوبة"، وتقييم العوامل والصدمات التي تؤثر على تطور سوق العمل، وتصميم أطر للسياسات ذات الصلة. وسيجري العمل على تمكين هذه الأداة من تبيان حالات التحيز الضمني والصريح على أساس الجنس في سوق العمل، وستُتاح للجامعات العربية فرصة استخدامها لدعم اتخاذ قرارات بشأن المناهج الدراسية المعتمدة لإعداد الأفراد بشكل أفضل لمتطلبات سوق العمل.

22.43 يعرض مقياس الأداء (الجدول 22.6) التقدّم المحرز في تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.6
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*	*2023 (مقرّر)*	*2024 (مقرّر)*
-	قيام دولة عضو واحدة (قطر) بتجريب نموذج أولي لبوابة مطابقة المهارات مع الوظائف، القائمة على الذكاء الاصطناعي	طرح "راصد المهارات" القائم على الذكاء الاصطناعي، الذي يسمح للسكان في سن العمل بتحديد فرص العمل بناء على مهاراتهم، في أربع دول أعضاء (الأردن وقطر والكويت ولبنان)	تحسين راصد المهارات لتحديد حالات التحيز القائم على نوع الجنس في سوق العمل	استخدام ما لا يقل عن 10 مؤسسات أكاديمية في المنطقة العربية لراصد المهارات في سياق دعمها للتخطيط الوظيفي الذي يستهدف الخريجين

البرنامج الفرعي 3
الازدهار الاقتصادي المشترَك

الهدف

22.44 يساهم هذا البرنامج الفرعي في هدف تحقيق النمو الاقتصادي المنصِف، وتعزيز الترابط والتكامل الإقليميَين، والنهوض بالتنفيذ الفعال لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية دعماً لخطة عام 2030.

الاستراتيجية

22.45 لتحقيق هذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) تقييم وتحليل الاتجاهات والتحديات والفرص، وتطوير وتوفير منتجات معرفية ومنصات تفاعلية قائمة على البيانات، ونماذج محاكاة السياسات لتحسين وصول الحكومات وأصحاب المصلحة إلى الأدلة والتوصيات المبتكرة في مجال السياسات في قضايا التجارة، والخدمات اللوجستية والنقل، بما يشمل الفرص المتاحة لزيادة التكامل الإقليمي، والتنويع الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي، والممارسات المالية وأطرها، كوسيلة لزيادة الموارد المتاحة من أجل الاستثمار في الأولويات الاجتماعية المحددة، وتمويل المبادرات الإنمائية، بما في ذلك وضع أطر تمويل وطنية متكاملة، وإدارة الديون والقدرة على تحملها، ومقايضة الديون بالعمل المناخي؛

(ب) تقديم المشورة والخبرة التقنية والسياساتية وبناء القدرات البشرية والمؤسسية الوطنية والمحلية لتحديد وتفعيل الحلول الفورية والمتوسطة والطويلة الأجل، ونشر أدوات النمذجة والتنبؤ ومحاكاة الأثر المتاحة لدعم عمليات صنع القرار ووضع السياسات بناءً على الأولويات والخطط والميزانيات الإنمائية المحددة وطنياً؛

(ج) إنشاء منابر حكومية دولية وتقنية لتيسير الحوار بين القطاعات، والتبادلات بين واضعي السياسات والممارسين الوطنيين وممثلي الهيئات الإقليمية والحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية، والخبراء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغيرهم من شركاء التنمية من داخل المنطقة العربية وخارجها كوسيلة لتعزيز المزيد من التعاون والتنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي، وبلوغ توافقات بشأن الأولويات والإجراءات والمبادرات المشتركة الرامية إلى التصدي للتحديات الاقتصادية الهيكلية وتعزيز الفرص التجارية والتنويع الاقتصادي والازدهار، مع تمكين الاستثمار الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للأفراد، بمن فيهم أولئك المعرّضين للمخاطر، وتأمين التمويل للمبادرات الإنمائية؛

(د) الترويج للمنظور العربي على المستوى العالمي، والاستفادة من الشراكات لدعم تنفيذ الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي 3.

22.46 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تحسين فهم الدول الأعضاء للأدلة والخيارات السياساتية وإمكانية الحصول عليها، بما يشمل الحلول المبتكرة في التنويع الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي؛ والسياسات المالية؛ وتمويل التنمية، بما يشمل إدارة الديون والقدرة على تحمل الديون؛ والتجارة؛ واللوجستيات والنقل؛ والمشاريع الصغيرة والمتوسّطة؛

(ب) زيادة القدرات البشرية والمؤسسية لدى الحكومات العربية على استخدام أدوات ومنصات تفاعلية لمحاكاة السياسات ونمذجتها؛

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والتزامها بوضع وسنّ أُطُر للسياسات الوطنية، وتشجيع زيادة الربط دون الإقليمي والبيني والأقاليمي، والمساهمة في النمو الاقتصادي المستدام والازدهار المشترك.

أداء البرنامج في عام 2022

تعزيز قدرة المشاريع العربية الصغيرة والمتوسطة على استخدام القنوات الإلكترونية

22.47 شهدت التجارة الإلكترونية نمواً هائلاً في السنوات الأخيرة، خاصةً خلال جائحة كوفيد-19، فازدهرت التجارة الإلكترونية في العديد من البلدان العربية. ومع ذلك، لا تزال الملايين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة غير قادرة على الاستفادة من السوق الإلكترونية، بسبب النقص في المعرفة وفي الاتصال بنظم الدفع الإلكتروني والشبكات اللوجستية، وندرة المعلومات عن الأسواق، وأسباب أخرى. وقد أثّر ذلك على دخلها ونموها وفرص عملها. وفي إطار خطة البرنامج الفرعي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، أُطلِق برنامج تجريبي، هو برنامج تسريع التجارة الإلكترونية، قدّم من خلاله الدعم في مجال الرقمنة إلى 100 مشروع صغير ومتوسط من 15 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا، في قطاعات مختلفة مثل الأعمال التجارية الزراعية، وتجارة التجزئة والخدمات. وتعود ملكيّة 46 مشروعاً من هذه المشاريع لنساء. وركزت الوحدات التدريبية الثلاث، التي وضعت بالشراكة مع مركز التجارة الدولية، على بناء القدرات في مجال الاستراتيجيات التجارية والترويجية للتسويق عبر الإنترنت، وتطوير المواقع الشبكية، وتحليل الأسواق، وغير ذلك من البنى الأساسية اللازمة لإجراء الأعمال التجارية عبر الإنترنت.

22.48 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.7) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.7
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*
-	-	تقديم الدعم في مجال الرقمنة من أجل الاستعداد للتجارة الإلكترونية إلى 100 مشروع صغير ومتوسط، منها 46 مشروعاً تملكها نساء، من 15 دولة عضواً في الإسكوا وفي قطاعات

2020 (فعلي)	2021 (فعلي)	2022 (فعلي)
		مختلفة، مثل الأعمال التجارية الزراعية وتجارة التجزئة والخدمات

النتائج المقرّرة لعام 2024

النتيجة 1: مقايضة الديون لتحسين موارد تمويل العمل المناخي والتنمية

أداء البرنامج في عام 2022 والهدف لعام 2024

22.49 أسهم عمل البرنامج الفرعي في شروع دولتين عضوين (تونس ومصر) في تفعيل مبادرة مقايضة الديون بتمويل العمل المناخي، لكنه لم يتحقّق تماماً الهدف المقرّر المتمثل في موافقة دولة عضو إضافية على تخصيص مبلغ من الديون لمبادلته بمبادرة لتمويل العمل المناخي أو تمويل التنمية.

22.50 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.8) التقدّم المحرز نحو تحقيق هدف عام 2024.

الجدول 22.8
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (مقرّر)	2024 (مقرّر)
إبداء 3 دول أعضاء (الأردن وتونس ومصر) اهتمامها بتفعيل آلية مقايضة الديون	قيام دولة واحدة من الدول الأعضاء (الأردن) بإنشاء فريق عمل وطني لتفعيل مقايضة الديون بمبادرة لتمويل العمل المناخي أو التنمية	شروع دولتين عضوين (تونس ومصر) بتفعيل مبادرة مبادلة الديون بتمويل العمل المناخي	قيام دولة واحدة من الدول الأعضاء بزيادة الإنفاق على مبادرات متعلقة بالمناخ أو بأهداف التنمية المستدامة، باستخدام أموال مقايضة الديون	إنشاء منبر إقليمي يعزز تبادل الآراء بين النظراء بشأن مبادلة الديون بتمويل العمل المناخي والتنمية.

النتيجة 2: تحسين فعالية السياسات الاقتصادية من منظور المساواة بين الجنسين

أداء البرنامج في عام 2022 والهدف لعام 2024

22.51 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام دولتين عضوين (الإمارات العربية المتحدة والمغرب) بوضع سياسات جديدة لتحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة، ممّا حقق الهدف المقرّر.

22.52 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.9) التقدّم المحرز نحو تحقيق هدف عام 2024.

الجدول 22.9
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*	*2023 (مقدّر)*	*2024 (مقدّر)*
تسجيل الدول الأعضاء علامات في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين تتراوح بين 0.494 و0.655 مقارنة بعلامة 0.686 على المستوى العالمي	تسجيل الدول الأعضاء علامات في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين تتراوح بين 0.492 و0.716 مقارنة بعلامة 0.677 على المستوى العالمي	وضع دولتين عضوين (الإمارات العربية المتحدة والمغرب) سياسات جديدة لتحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة	تحسين ترتيب دولة واحدة على الأقل من الدولتين العضوين اللتين وضعتا سياسات جديدة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين	إطلاق منصة إقليمية تمكّن من محاكاة الأثر الأوسع نطاقاً لسياسات المساواة بين الجنسين على الاقتصادات في الدول الأعضاء في الإسكوا، وتتضمّن وحدات لبناء القدرات وتبادل الأقران

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024

النتيجة 3: تحسين إمكانية الوصول إلى النمذجة الاقتصادية واستخدامها لوضع سياسات قائمة على أدلّة

22.53 لا يستخدم صانعو السياسات العرب النمذجة الاقتصادية بشكل كاف نظراً لتعقيدها، ولا سيما بسبب النقص في المهارات والقدرات اللازمة لبناء النماذج الاقتصادية واستخدامها. ونتيجة لذلك، بعض الحكومات لا تستخدمها، والبعض الآخر يعتمد على الاستشارات الخارجية لإجراء عمليات محاكاة أساسية أثناء إعداد الميزانيات والخطط الوطنيّة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرّر

22.54 الدرس الذي يستفيد منه البرنامج الفرعي هو أنّ النماذج التي وضعها خبراء استشاريون خارجيون، وإن كانت حيوية لصنع القرار، كثيراً ما تخلت عنها الدول الأعضاء بسبب تعقيدها وعدم كفاية قدرات مستخدميها النهائيين. ويكمن التحدي في وضع نهج مستدام مصمم خصيصاً للنمذجة الاقتصادية تعود ملكيته للدول الأعضاء، وبناء القدرات على الصعيد الوطني لضمان استيعابه، مع العلم أن اعتماد "حلّ واحد يناسب الجميع" يضعف فعاليته ويحول دون استيعابه. وبتطبيق هذا الدرس، طوّرت الإسكوا أداة تفاعلية سهلة الاستعمال للنمذجة الاقتصادية يمكن تكييفها مع سياقات واحتياجات محدّدة. وقد جُرّب هذا النموذج في ثلاثة بلدان عربية هي الأردن ودولة فلسطين واليمن. ولزيادة استخدام النمذجة الاقتصادية في صنع السياسات في المنطقة العربية، سيواصل البرنامج الفرعي العمل مع موظفي الخدمة المدنية في الدول الأعضاء لتكييف المنهجية وتصميم برامج متناسبة لبناء القدرات وتنفيذها تلبيةً للاحتياجات المحدّدة للبلدان. وستمكّن هذه النماذج، عند طرحها، من إجراء عمليات محاكاة تفاعلية، عند الطلب، لمجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية وآثارها على النمو والبطالة وعلى عددٍ من السياسات القطاعية المحدّدة.

22.55 يعرض مقياس الأداء (الجدول 22.10) التقدّم المحرز في تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.10
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*	*2023 (مقدّر)*	*2024 (مقدّر)*
وضع نسخة مكتبية من نموذج التوازن العام القابل للحوسبة (CGE) لاستخدامه/تطبيقه على المستوى الوطني في تونس	وضع نسخة تجريبية شبكيّة من نموذج التوازن العام القابل للحوسبة للأردن	وضع نسختين وطنيتين من نموذج التوازن العام القابل للحوسبة لدولة فلسطين واليمن	إطلاق نماذج التوازن العام القابل للحوسبة في أربع دول أعضاء إضافية	استفادة ثلاث دول أعضاء إضافية من نمذجة التوازن العام القابل للحوسبة

البرنامج الفرعي 4
الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا

الهدف

22.56 يساهم هذا البرنامج الفرعي في هدف تعزيز عملية وضع الأطر الإحصائية الرسمية، وتحسين نوعية الإحصاءات وتوافرها، والنهوض بمجتمع المعلومات من خلال تسريع دمج التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

الاستراتيجية

22.57 لتحقيق هذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) العمل مع الأجهزة الإحصائية الوطنية، في الدول الأعضاء في الإسكوا، على تطبيقات للمعايير والممارسات العالمية وللتكنولوجيا التي تستخدم الذكاء الاصطناعي والمعلومات الجغرافية والمكانية، لتحسين إنتاج وتحليل الإحصاءات المستقلة والبيانات الذكية والبيانات الضخمة ومصادر البيانات المفتوحة، دعماً لعملية صنع القرارات والسياسات القائمة على أدلة في المنطقة؛

(ب) تزويد صانعي السياسات والممارسين في الدول الأعضاء بتوصيات في السياسات العامة، مدعومة بتحليل للتحديات والفرص الناشئة عن ظهور التكنولوجيات والحلول الرقمية الجديدة وتزايد توفرها فيما يتصل بالحوكمة الرقمية وإمكانية الوصول والإدماج؛ والرقمنة والتحول الرقمي، كوسيلة لتمكين التنويع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الشاملة والعادلة؛ والأمن السيبراني؛ وغير ذلك من المواضيع المتعلقة بالإحصاءات الرسمية وإنتاج البيانات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا؛

(ج) توفير الخبرات التقنية وبناء القدرات البشرية والمؤسسية الوطنية للاستفادة من الأدلة المتاحة، والتكنولوجيات الناشئة والقائمة، والابتكار باعتبارها أسساً تبنى عليها حلول مستدامة وقابلة

للتنفيذ، ممّا يمكّن الدول الأعضاء في الإسكوا من تسريع وتيرة التقدّم في تنفيذ خططها وأولوياتها الإنمائية الوطنية؛

(د) إنشاء منابر حكومية دولية وتقنية بهدف التوصل إلى توافقات، وتيسير الحوار وتبادل المعارف والخبرات بين صانعي السياسات والممارسين والخبراء وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين من داخل المنطقة العربية وخارجها، لتعزيز التعاون وتنسيق الجهود وأطر السياسات ذات الصلة داخل المنطقة العربية وخارجها؛

(ه) الترويج للمنظور العربي على الصعيد العالمي، بما يشمل دعم عمليات إقليمية متكاملة لرصد التقدم نحو تحقيق مقاصد محدّدة لأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه؛ والاستفادة من الشراكات لدعم تنفيذ الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي 4.

22.58 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على نشر التكنولوجيا الحديثة والحلول المبتكرة القائمة على الذكاء الاصطناعي من أجل تحسين إنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية والبيانات المتصلة بالمواقع الذكية، على نحو يمتثل للمعايير الدولية، ويدعم صنع السياسات القائمة على أدلة؛

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والتزامها بتصميم وتنفيذ أطر سياسات وطنية وإقليمية سليمة، وتحفيز أوجه التآزر بين العلم والتكنولوجيا والابتكار، لتعزيز التحول الرقمي والحوكمة، وإمكانية الوصول والإدماج الرقميين، وزيادة مشاركة المواطنين في صنع القرار.

أداء البرنامج في عام 2022

تحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية في المستقبل من خلال تطبيق التحليل الجغرافي المكاني المحلي

22.59 في المنطقة العربية، تزداد الكوارث المناخية تواتراً وشدّةً، ولا سيما الجفاف والفيضانات والعواصف الرملية، ممّا يفاقم التحديات الماثلة أمام تحقيق خطة عام 2030. وفي معظم الدول الأعضاء، تبرز ثغرات كبيرة في البيانات المتصلة بالكوارث. بيد أن إدماج التكنولوجيات الجديدة مثل صور الأقمار الاصطناعية والاستشعار عن بعد، وكذلك منصات وسائل التواصل الاجتماعي، مع الإحصاءات الرسمية لإنتاج مؤشرات مصنفة وأسرع وتيرة وأقرب إلى الواقع عن الكوارث يتيح فرصاً كبيرة للحدّ من الخسائر في الأرواح وسُبُل العيش. وفي هذا السياق، تعاون البرنامج الفرعي مع مؤسسة رائدة في تحليل صور الأقمار الصناعية ومجموعات البيانات الجغرافية المكانية من أجل بناء قدرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر على استخدام بيانات الاستشعار عن بعد وتحليلات البيانات، وإدماجها مع مختلف مجموعات البيانات المجانية والإحصاءات الرسمية لسدّ ثغرات البيانات. وعلى الرغم من استهداف هذا المشروع التجريبي مناطق محلية في دولة واحدة من الدول الأعضاء (حوض النيل والساحل في مصر)، ونوعاً واحداً من الكوارث الطبيعية (الفيضانات)، تجدر الإشارة إلى إمكانيّة أن تُطبّق أي هيئة وطنية معنية بالإحصاء أو إدارة الكوارث في المنطقة خوارزميات وضع التقديرات بشأن الفيضانات وأدوات توطين الفيضانات المستخدمة في المشروع. وتسمح منهجية المشروع أيضاً بتوسيع نطاقه ليشمل أنواعاً أكثر من المخاطر

الطبيعية، ممّا يمكّن من زيادة كفاءة الاستجابات للكوارث في المستقبل، بل وحتى الحيلولة دون وقوعها، أو التخفيف من آثارها على الأرواح وسبل العيش.

22.60 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.11) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.11
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*
تدريب موظفي الخدمة المدنيّة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر على استخدام البيانات الحرة للاستشعار عن بعد، وعلى كتابة البرامج الحاسوبية.	إجراء تقييمات جغرافية مكانية مفصلة لأحداث الفيضانات السابقة في حوض النيل والمنطقة الساحلية في مصر	تمكين هيئة إدارة الكوارث في إحدى الدول الأعضاء (مصر) من الوصول إلى تحليل جغرافي مكاني محلي، ممّا سيسمح بتحسين الاستجابات للكوارث الطبيعية في المستقبل. إتاحة منصة إقليمية تستند إلى صور الأقمار الصناعية وأدوات رسم خرائط لمواقع الفيضانات في الدول الأعضاء

النتائج المقرّرة لعام 2024

النتيجة 1: تحسين إنتاج ونشر بيانات عن أهداف التنمية المستدامة، حرصاً على عدم إهمال أحد

أداء البرنامج في عام 2022 والهدف لعام 2024

22.61 ساهم عمل البرنامج الفرعي في تحسين نسبة بيانات الدول العربية المتاحة في قاعدة البيانات العالمية الرسمية عن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تفصيل البيانات، إلى 44 في المائة في عام 2022، وإن كان ذلك لا يحقق الهدف المقرّر البالغ 50 في المائة من البيانات المتاحة للدول العربية.

22.62 ويعرض مقياس الأداء (الشكل 22.III) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الشكل 22.III

مقياس الأداء: نسبة البيانات القُطرية المتاحة في قاعدة البيانات العالمية الرسمية عن أهداف التنمية المستدامة

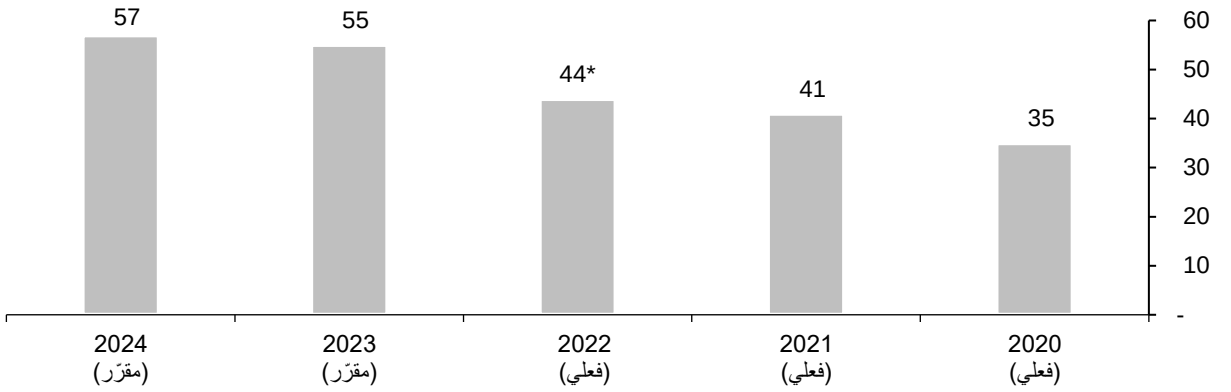

* النتائج الفعلية لعام 2022 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2022.

النتيجة 2: إجراء تقييمات وتطوير استراتيجيات للتنمية الرقمية على المستويين الوطني والإقليمي

أداء البرنامج في عام 2022 والهدف لعام 2024

22.63 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام ثلاث دول أعضاء (العراق ودولة فلسطين وموريتانيا) بتصميم استراتيجيات للتنمية الرقمية، حققت الهدف المقرّر.

22.64 ويعرض مقياس الأداء (الشكل 22.IV) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الشكل 22.IV

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي أجرت استعراضات وطنية نصف سنويّة للتنمية الرقمية وصمّمت استراتيجيات للتنمية الرقميّة (تراكمي)

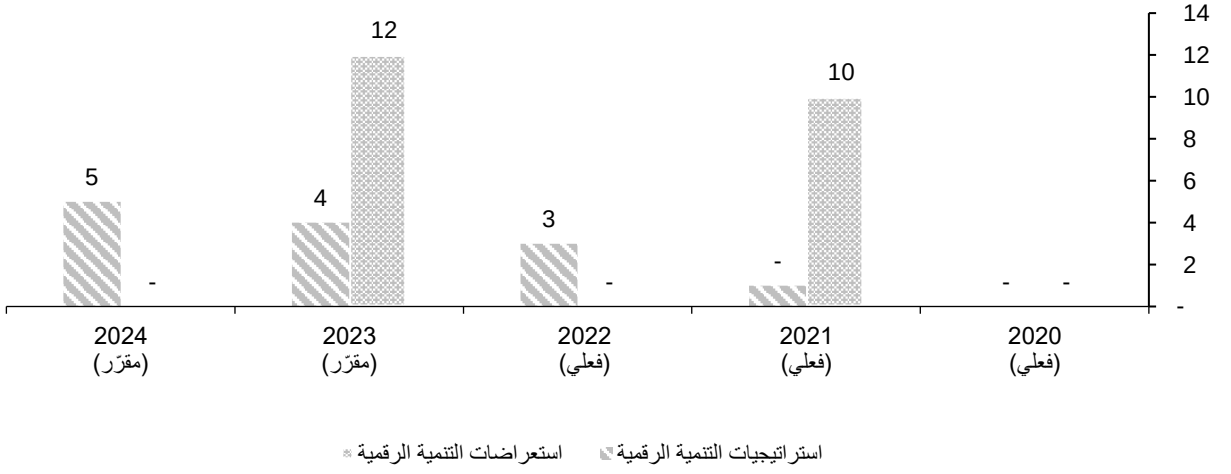

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024

النتيجة 3: تحسين توافر الأدلة التي تستفيد من الذكاء الاصطناعي والإمكانات الجغرافية المكانية لدعم عملية صنع السياسات في المنطقة العربية

22.65 يعتمد صنع السياسات واتخاذ القرارات اعتماداً كبيراً على الأدلة ذات الجودة، ولذا فإن إنتاج البيانات والمعلومات الدقيقة والمحدّثة وذات الصلة، ومعالجتها ونشرها، متطلبات حاسمة في دعم الجهود الوطنية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. والتحدي، في هذا الإطار، هو أنّ صانعي القرارات لا تصلهم بيانات عن بعض المجالات الشديدة الأهمية، أو يصلهم قدر مفرط من البيانات من مصادر متعدّدة ومتباينة من حيث الخصائص وأبعاد الجودة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرّر

22.66 الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي هو أن انعدام الاتساق في البيانات والوعي بمجموعات البيانات البديلة يوقع نتائج على عكس المنشود، بل وحتى ضارة بعمليات صنع السياسات، وبقدر لا يقل عما يتسبب به عدم توفر البيانات. وتتيح تكنولوجيات جديدة عديدة، في مجال علوم البيانات والبيانات الضخمة والتعلم الآلي، فرصة لمعالجة بعض تحديات البيانات التقليدية التي تواجه صنع السياسات القائمة على أدلة. وإذا ما طُبِّق هذا الدرس، سيزيد البرنامج الفرعي من دورة حياة البيانات التقليدية من خلال نظام للبيانات تستخدم فيه تكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي والقدرات الجغرافية المكانية لتحسين الأدلة المستقاة من مصادر محلية ووطنية وإقليمية وحتى عالمية، وللاستفادة من هذه الأدلة. وسينتج من عملية تطوير هذا النظام مركز بيانات إقليمي يدعم التوليد التفاعلي لخيارات السياسة العامة، من خلال الجمع بين مختلف أدوات ومنصات التكنولوجيا والبيانات التي طورتها الإسكوا، في مستودع موحّد ذي هيكلية متسقة. وسيحسّن نظام البيانات المذكور استخدام نُهُج تحليل البيانات ويوحّدها لتقديم معارف معيارية تكميلية ومنتجات لدعم السياسات، ترتكز على أدلة عالية الجودة وأكثر موثوقية. وسيتيح هذا النهج للدول الأعضاء توفير الوقت والموارد اللازمة حالياً لاستخراج البيانات داخلياً.

22.67 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.12) التقدّم المحرز في تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.12
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*	*2023 (مقرّر)*	*2024 (مقرّر)*
تحتوي بوابة بيانات الإسكوا فقط على بيانات إحصائية من الإسكوا ومن بعض الأجهزة الإحصائية الوطنية العربية	إطلاق ثماني أدوات رقمية تفاعلية لدعم السياسات	التقاط/استيعاب وإتاحة مجموعات البيانات (الإحصائية وغير الإحصائية)، الوطنية والإقليمية والعالمية، المتعلقة بالدول الأعضاء في الإسكوا	إطلاق منصة إقليمية لإدارة البيانات وتحليلها، بدعم من نظام بيانات الإسكوا	تطوير أو تحسين ما لا يقلّ عن خمس أدوات تستفيد من الذكاء الاصطناعي والقدرات الجغرافية المكانية لنظام بيانات الإسكوا، دعماً لعملية صنع

2020 (فعلي)	2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (مقرّر)	2024 (مقرّر)
		تطوير تطبيقات أولية، قائمة على الذكاء الاصطناعي والقدرات الجغرافية المكانية، ضمن نظام بيانات الإسكوا		السياسات القائمة على أدلة في الدول الأعضاء

البرنامج الفرعي 5
تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

الهدف

22.68 يساهم هذا البرنامج الفرعي في هدف تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية بما يتماشى مع خطة عام 2030، والنهوض بالتعاون داخل المنطقة، واعتماد نَهج أصحاب المصلحة المتعددين في معالجة القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

الاستراتيجية

22.69 لتحقيق هذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) الدعوة إلى مبادئ خطة عام 2030، ولا سيما الالتزام بعدم إهمال أحد واعتماد النهج القائم على الحقوق في تحقيق التنمية؛ والاستفادة من الشراكات القائمة، وبناء شراكات جديدة وغير تقليدية مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية؛ ومع فرق الأمم المتحدة القطرية وإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها المحددة، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز البحوث، والقطاع الخاص لتعميم نهج يستند إلى الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره كوسيلة لتسريع التقدم نحو تحقيق الأولويات والأهداف الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) الانخراط مع السلطات الوطنية والمحلية المعنية، ومع أصحاب المصلحة من أجل دعم التعاون العابر للقطاعات، ومواءمة أولويات وخطط التنمية الوطنية مع خطة عام 2030 ومع الموارد المتاحة للتنفيذ؛

(ج) عقد منابر مختلفة من ضمن المنتدى العربي للتنمية المستدامة وبشكل يتصل به، والتأكد من استمرار دعمها ومتابعتها، وذلك تيسيراً للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وعمليات التبادل بين الأقران من بلدان المنطقة ومن خارجها، بهدف بلوغ توافقات بشأن أولويات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية والإجراءات المتخذة بشأنها؛ وتعزيز جهود التعاون والتنسيق بين بلدان المنطقة ومع المناطق الأخرى (فيما بين بلدان الجنوب) وجهود التعاون الثلاثي؛

(د) دعم وبناء القدرات الفردية والمؤسسية لإجراء عمليات متكاملة في الرصد والإبلاغ، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، عن التقدم المحرز نحو تحقيق مقاصد محددة ضمن أهداف التنمية المستدامة؛ إعداد ونشر التوصيات المتعلقة بالسياسات؛ والتأكّد من بيان منظور المنطقة العربية على الصعيد العالمي.

22.70 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تعزيز التزام واضعي السياسات والممارسين، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص من داخل المنطقة العربية وخارجها، بمبادئ خطة عام 2030، وباتباع نهج تشاركي يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره لتنفيذ ومتابعة أولويات أهداف التنمية المستدامة والإجراءات المتصلة بها؛

(ب) تحسين استخدام الدول الأعضاء في الإسكوا وأصحاب المصلحة المعنيين لمنصات الحوار المتاحة، كوسيلة لتحقيق التوافق بين الآراء والتعلم من النظراء والتنسيق على المستويات الوطنية (المؤسسية والمشتركة بين المؤسسات) ودون الإقليمية والبينيّة والأقاليمية والعالمية من أجل الإسراع بتحقيق أهداف خطة عام 2030.

أداء البرنامج في عام 2022

تحسين التنسيق والمواءمة بين التخطيط والتمويل من أجل الإسراع بتحقيق خطة عام 2030

22.71 يتطلب التنفيذ الفعال لخطة عام 2030 مواءمة الأولويات والأهداف الإنمائية مع الموارد اللازمة لتحقيقها. ووزارات التخطيط هي الجهة التي تحدد الأولويات والأهداف، في حين تتحمل وزارات المالية مسؤولية تأمين الموارد، ممّا يؤدي في كثير من الأحيان إلى تضارب في الإجراءات ودورات التنفيذ. لذا، رأى البرنامج الفرعي أن في تحسين التعاون بين وزارات التخطيط والمالية ما يمكّن الدول من الإسراع بالتقدّم نحو أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أنشأ البرنامج الفرعي منبراً إقليمياً، تحت مظلة المنتدى العربي للتنمية المستدامة، لتعزيز الحوار ومواءمة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بين هذه الوزارات. وأتاح المنتدى للدول الأعضاء الخمس المشارِكة (الأردن والعراق ولبنان ومصر واليمن) حيزاً لتبادل الممارسات الجيدة بشأن مواءمة الميزانيات الوطنية مع خطط التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، حُدِّدت الأولويات الثلاث التالية: تصميم وتنفيذ أطر تمويل وطنية متكاملة؛ واتباع عملية أكثر فعالية في وضع الميزانيات لأجل أهداف التنمية المستدامة، وذلك على غرار وضع ميزانيات وطنية موجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدلاً من وضع ميزانيات موازية لأجل أهداف التنمية المستدامة؛ وزيادة التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية وفي ما بينها. كما مكّن المنبر من تناقل الدعوة لمناصرة هذه القضية بين الأقران في المنطقة العربية، في تأكيد على الحاجة الملحّة لربط عمليات وضع الميزانية بالاستراتيجيات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

22.72 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.13) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.13
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*
-	-	استفادة وزارات التخطيط والمالية في خمس دول أعضاء في الإسكوا (الأردن والعراق ولبنان ومصر واليمن) من منبر إقليمي أنشئ حديثاً لتعزيز التنسيق بين الوزارات والحكومات بشأن أهداف التنمية المستدامة

النتائج المقرّرة لعام 2024

النتيجة 1: إدماج خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في التخطيط للتعافي والتنمية لفترة ما بعد كوفيد-19

أداء البرنامج في عام 2022 والهدف لعام 2024

22.73 ساهم عمل البرنامج الفرعي في وضع خطة للتعافي من جائحة كوفيد-19 في إحدى الدول الأعضاء في الإسكوا (الأردن)، تتكامل مع خطة عام 2030 من أجل إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وساهم البرنامج الفرعي أيضاً في تقييم ما حققته دولة أخرى من الدول الأعضاء في الإسكوا (دولة فلسطين) لإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات القطاعية للتعافي. وقد حقق عمل البرنامج الفرعي الأهداف المقررة.

22.74 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.14) التقدّم المحرز نحو تحقيق هدف عام 2024.

الجدول 22.14
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*	*2023 (مقرّر)*	*2024 (مقرّر)*
-	أدمجت إحدى الدول الأعضاء (مصر) خطة عام 2030 في خطتها للتعافي من جائحة كوفيد-19 من أجل الإسراع بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة	دمج خطة عام 2030 في خطة واحدة للتعافي من كوفيد-19 في المنطقة العربية (الأردن) للإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقييم خطط واستراتيجيّات التعافي القطاعيّة في دولة أخرى من	مواءمة خطتين إضافيّتين للتنمية الوطنية مع خطة عام 2030	دعم إحدى الدول الأعضاء في اتباع نهج متكامل لتنفيذ خطتها الإنمائية الوطنية

2020 (فعلي)	2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (مقرّر)	2024 (مقرّر)
		الدول الأعضاء (دولة فلسطين) لتحديد مدى إدماج أهداف التنمية المستدامة فيها		

النتيجة 2: تحسين إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية من خلال عملية تتسم بطابع رسمي للتعلّم من الأقران داخل بلدان المنطقة ومع المناطق الأخرى

أداء البرنامج في عام 2021 والهدف لعام 2024

22.75 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام دولتين عضوين (الجمهورية العربية السورية وعُمان) بعملية توأمة (مبادرة إعداد استعراض وطني طوعي تجريبي للتعلم من الأقران)، ما حقق الهدف المقرر.

22.76 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.15) التقدّم المحرز نحو تحقيق هدف عام 2023.

الجدول 22.15
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (مقرّر)	2024 (مقرّر)
تفاعل غير رسمي بين الدول الأعضاء في ورشات عمل تركّز على قضايا إقليمية موضع اهتمام	استفادة الدول الأعضاء في الإسكوا من أول نشاط للتعلم من الأقران بشأن القضايا المنهجية للإبلاغ عن خطة عام 2030	مشاركة دولتين عضوين (الجمهورية العربية السورية وعُمان) في عملية توأمة (مبادرة إعداد استعراض وطني طوعي تجريبي للتعلم من الأقران)	استفادة دولتين إضافيتين من الدول الأعضاء من نُهُج التعلُّم من الأقران في الاستعراضات الوطنية الطوعية (ممارسات التوأمة ومجموعات تركيز مخصصة للاستعراض الوطني الطوعي)	استفادة دولتين إضافيتين من الدول الأعضاء من نُهُج التعلُّم من الأقران في الاستعراضات الوطنية الطوعية (ممارسات التوأمة ومجموعات تركيز مخصصة لمواضيع محددة)

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024

النتيجة 3: تعزيز نهج المجتمع بأسره لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إدماج مبادئ أهداف التنمية المستدامة في البرامج الجامعية في المنطقة العربية

22.77 دعمت الإسكوا أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين للمشاركة في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها في البلدان العربية. لكن على المنطقة العربية، لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، أن تعتمد نهجاً يشمل المجتمع بأسره، يساهم فيه كلٌّ من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين في تحقيق نواتج التنمية المستدامة. وتتميز

الجامعات بموقعها الفريد الذي يمكّنها من إعداد الفاعلين المستقبليين، وتوعيتهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات، وتحفيزهم للمشاركة في الحلول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال المؤسسات الأكاديمية في البلدان العربية بعيدةً نسبياً عن خطة عام 2030، ولم يدمج سوى القليل منها أهداف التنمية المستدامة في المناهج الدراسية والبحوث والشراكات.

الدروس المستفادة والتغيير المقرّر

22.78 الدرس المستفاد هو عدم كفاية كل من العمل مع المؤسسات الأكاديمية، بما يشمل الشبكة الأكاديمية للحوار التنموي، وتعزيز الحوار بين الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية، والبحوث التي تركز على أهداف التنمية المستدامة؛ لأن تحقيق النتيجة المنشودة يتطلب تعميم مبادئ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في مختلف المناهج والمبادرات الأكاديمية، للتأكد من مشاركة خريجي الجامعات بتحقيق هذه الأهداف، باعتبارهم من عوامل التغيير الإيجابي، فستفيد منهم الدول الأعضاء. من خلال تطبيق هذا الدرس، سيدعم البرنامج الفرعي كليات الجامعات في الدول الأعضاء من أجل إدماج مبادئ أهداف التنمية المستدامة في برامجها الأكاديمية عبر توفير الأطر والمبادئ التوجيهية والأمثلة والاقتراحات. وسيسخّر البرنامج الفرعي لاحقاً شبكاته القائمة لدعم التعلم من الأقران ونشر الممارسات الجيدة بين الجامعات في المنطقة العربية.

22.79 يعرض مقياس الأداء (الجدول 22.16) التقدّم المحرز في تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.16
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*	*2023 (مقرّر)*	*2024 (مقرّر)*
إنشاء الشبكة الأكاديمية للحوار التنموي	إقامة حوار منهجي بين الإسكوا والأوساط الأكاديمية، وتعزيز مشاركة المؤسسات الأكاديمية في المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة	استفادة المؤسسات الأكاديمية في المنطقة العربية من الدعم الفني في القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة	دعم هيئة تدريس جامعية واحدة على الأقل في دولة من الدول الأعضاء من خلال دمج مبادئ أهداف التنمية المستدامة في برامجها	استفادة مؤسستين أكاديميتين على الأقل في المنطقة العربية من التعلم من الأقران ونشر الممارسات الجيدة في دمج مبادئ أهداف التنمية المستدامة في برامجها

البرنامج الفرعي 6
الحوكمة ومنع نشوب النزاعات

الهدف

22.80 يساهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيق هدف النهوض بمجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، لا سيما بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال أو في حالات النزاع أو ما بعد النزاع؛ وتحسين

الحوكمة وتعزيز المؤسسات العامة التي تتَّسم بالفعالية والكفاءة وتخضع للمساءلة؛ وتعزيز تقديم الخدمات.

الاستراتيجية

22.81 لتحقيق هذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) استخدام الأدوات والمنهجيات المتاحة لتقييم وتحليل الاتجاهات والتحديات والفرص المتعلقة بالتنمية البشرية، مع التركيز على أثر النزاع والاحتلال في قدرة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتخفيف المخاطر وتحسين الحوكمة، وقدرة المؤسسات على تقديم الخدمات الأساسية والاستجابة للصدمات، وقدرة بيئة الأعمال على المنافسة؛ والاستفادة باستمرار من هذه المعارف والبيانات وتوصيات السياسة العامة ذات الصلة المقدمة إلى الدول الأعضاء، وإلى أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين؛

(ب) توفير الخبرة التقنية وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لتحديد وتفعيل الحلول الفورية والمتوسطة والطويلة الأجل، التي تهدف إلى خفض المخاطر المرتبطة بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية الناشئة والصدمات المحتملة؛ وتحسين الشفافية وإمكانية الوصول إلى الخدمات التي تديرها الدولة وكفاءة تلك الخدمات؛ ودعم الكفاءة في المنافسة وحماية المستهلك؛

(ج) تيسير الحوار وتبادل المعارف والخبرات بين صانعي السياسات والممارسين والخبراء والمجتمع المدني وغيرهم من شركاء التنمية من داخل المنطقة العربية وخارجها لتعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين، وتعزيز توافق الآراء بشأن الأولويات والإجراءات اللازمة للحدّ من أثر النزاع، وغيره من المخاطر والصدمات، على قدرة الدول الأعضاء على التقدم في تنفيذ خططها الإنمائية الوطنية؛

(د) دعم البلدان الأربعة الأقلّ نمواً الأعضاء في الإسكوا، وذلك في إطار برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً (2021-2030) لتعزيز قدراتها المؤسسية على تحقيق خطة عام 2030 والخروج من فئة أقلّ البلدان نمواً؛

(هـ) دعم وتعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على تخفيف تداعيات الاحتلال الإسرائيلي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تقليص تبعيّة الاقتصاد الفلسطيني وكبح تراجع التنمية.

22.82 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) إذكاء الوعي بين الدول الأعضاء بالتحديات والفرص الإنمائية، بما فيها تلك المتصلة بالنزاع (أي المتصلة بتفادي النزاع والتخفيف من آثاره على التنمية البشرية) والاحتلال، والتعافي، والانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية المستدامة وبناء السلام، والمخاطر والصدمات المفاجئة، والحوكمة، والقدرة التنافسية في الأسواق، ومصلحة المستهلكين؛

(ب) زيادة القدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأعضاء، ولا سيما في البلدان الأربعة الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا، على وضع وتنفيذ ورصد فعالية أطر السياسات القائمة على أدلة، الرامية

إلى تحسين مساءلة المؤسسات العامة من خلال تقديمها للخدمات الأساسية بطريقة شفافة وشاملة ويسهل الوصول إليها؛ التخفيف من المخاطر المتعرَّف عليها والمتوقعة (العابرة للحدود)؛ وتحسين القدرة التنافسية لبيئة الأعمال.

أداء البرنامج في عام 2022

الدعم المكيّف وفقاً للظروف المقدّم إلى البلدان الأربعة الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا في إطار برنامج عمل الدوحة (2022-2031)

22.83 ظلّت البلدان الأربعة الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا، أي السودان والصومال وموريتانيا واليمن، منذ العقد الماضي، ضمن هذه الفئة حسب خطة عمل اسطنبول (2011-2020). ولا تزال هذه البلدان تواجه تحدّيات جمة في تحقيق خطة عام 2030. وفي إطار صوغ برنامج عمل الدوحة (2022-2031)، تعاون البرنامج الفرعي مع البلدان الأربعة في تحديد هذه التحديات والتوصل إلى اتفاق بشأن سبيل مشترك ومناسب للجميع لإحراز تقدّم. ونتيجة لذلك، التزمت هذه الدول الأربع الأعضاء في الإسكوا بإعطاء الأولوية لما يلي: معالجة الأسباب الجذرية للنزاع؛ وتوخي السرعة والشمول في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وإعادة بناء مؤسسات وطنية أكثر منعة، وتحسين قدراتها. وفي هذا السياق، زود البرنامج الفرعي المؤسسات العامة في البلدان الأربعة الأقل نمواً بإرشادات بشأن تنفيذ نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في حالات النزاع والمخاطر. ويسّر البرنامج الفرعي أيضاً حواراً تقنياً شاملاً بشأن رؤية للتعافي والتنمية في اليمن، وأنشأ منصة إلكترونية تجريبية لبناء المؤسسات وتنمية القدرات فيه. كما شجع البرنامج الفرعي على توطيد الشراكات بين الكيانات الإنمائية العاملة على بناء قدرات المؤسسات العامة في أقل البلدان العربية نمواً.

22.84 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.17) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.17
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*
تقييم الثغرات والتحديات التي حالت دون خروج أقل البلدان العربية نمواً من هذه الفئة وفقاً لخطة عمل اسطنبول (2011-2020)	تعيين التحديات الخاصة بالبلدان الأربعة الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا والاسترشاد بها في إعداد خطة عمل الدوحة (2022-2031) قيام البلدان الأربعة الأقل نمواً بتحديد المكونات الأساسية لتحقيق الالتزامات الواردة في خطة عمل الدوحة	اتفاق البلدان الأربعة الأقل نمواً على التشديد على الحاجة إلى التعافي بقيادة المؤسسات الوطنية، من خلال تفعيل نهج الترابط الثلاثي، وذلك كجزء من خطة عمل الدوحة (2022-2031) دعم الحوار التقني الشامل بشأن رؤية للتعافي والتنمية في بلد عربي واحد من أقل البلدان نمواً (اليمن) تجربة منصة إلكترونية لبناء المؤسسات وتنمية القدرات في بلد عربي واحد من أقل البلدان نمواً (اليمن)

النتائج المقرّرة لعام 2024

النتيجة 1: تعزيز إدماج تخطيط وإدارة ومنع المخاطر العابرة للحدود في الخطط والسياسات الإنمائية الوطنية

أداء البرنامج في عام 2022 والهدف لعام 2024

22.85 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام دولة إضافية من الدول الأعضاء (لبنان) بتضمين استراتيجيتها الإنمائية الوطنية أداة متطورة لتقييم المخاطر، تتناول العوامل العابرة للحدود المسببة للمخاطر ولمَواطن الضعف في سياق النزاع وخارجه، ممّا حقّق الهدف المقرّر.

22.86 وأسهم عمل البرنامج الفرعي أيضاً في إطلاق منبر إقليمي للحوار التقني يمكِّن من تبادل الآراء بين الدول الأعضاء في الإسكوا بشأن إدارة المخاطر العابرة للحدود، ممّا يحقق الهدف المقرّر.

22.87 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.18) التقدّم المحرز نحو تحقيق هدف عام 2024.

الجدول 22.18
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*	*2023 (مقدّر)*	*2024 (مقدّر)*
حصول الدول العربية على أدوات لتقييم المخاطر المراعية لسياق المنطقة، وتوصلها إلى فهم أفضل لنُهُج التقييم النوعي للمخاطر	قيام دولة واحدة من الدول الأعضاء (الأردن) بتضمين استراتيجيتها الوطنية للاستجابة لكوفيد-19 أداة متطورة لتقييم المخاطر تعالج العوامل العابرة للحدود المسببة للمخاطر ولمَواطن الضعف في سياق النزاع وخارجه	إدماج دولة إضافية من الدول الأعضاء (لبنان)، في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، أداة متطورة لتقييم المخاطر، تعالج العوامل العابرة للحدود المسببة للمخاطر ولمَواطن الضعف في سياق النزاع وخارجه إطلاق منبر إقليمي للحوار التقني يتيح تبادل الآراء بين الأقران في الدول الأعضاء بشأن إدارة المخاطر العابرة للحدود	وضع عدد من السياسات في الدول الأعضاء الثلاث التي تنفّذ المبادرة على سبيل التجربة، تأخذ في الاعتبار آثار العوامل العابرة للحدود المسببة للمخاطر ولمَواطن الضعف في سياق النزاع وخارجه	تحديث أداة تقييم المخاطر السياقية (للمنطقة) لتشمل رصداً إقليمياً منتظماً للمخاطر من أجل تقييم المخاطر والإبلاغ عنها

النتيجة 2: تحسين قدرة صانعي السياسات على تحديد التحديات الإنمائية على الصعيد الوطني

أداء البرنامج في عام 2022 والهدف لعام 2024

22.88 أسهم عمل البرنامج الفرعي في إعداد أدوات تمكّن الدول الأعضاء من تقييم أثر التحسينات في أبعاد ومؤشرات محددة على أدائها العام في دليل التحديات الإنمائية العالمية، وكذلك في إعداد أداة تتيح للدول الأعضاء تصميم وتكييف مؤشراتها الوطنية وفقاً لما تواجه من تحديات إنمائية. ولكن هذه الأداة لم تفِ تماماً بالهدف المقرّر، المتمثل في تأييد أربع دول أعضاء لإطار قياس دليل التحديات الإنمائية العالمية.

22.89 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.19) التقدّم المحرز نحو تحقيق هدف عام 2024.

الجدول 22.19
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*	*2023 (مقرّر)*	*2024 (مقرّر)*
–	استخدام البلدان أدلة عالمية، مثل دليل التنمية البشرية، لتقييم فعالية خططها الإنمائية الوطنية	وصول الدول الأعضاء في الإسكوا إلى مجموعة أدوات لتقييم أثر التحسينات في أبعاد ومؤشرات محددة على أدائها العام في دليل تحديات التنمية العالمية، وأداة لتصميم وتكييف مؤشراتها الوطنية وفقاً لما تواجه من تحديات إنمائية	إعداد ثلاثة بلدان عربية لتقييمات وطنية وتقارير وطنية عن التحديات التي تواجهها في التنمية البشرية استناداً إلى نتائج دليل تحديات التنمية	تحسين قدرة موظفي الخدمة المدنية في ثلاث دول أعضاء على الأقل على استخدام الأدلة الوطنية للتحديات الإنمائية، وكيفية إدماج هذه الأدلة في العمليات الوطنية للتخطيط الإنمائي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024

النتيجة 3: تحسين سياسات المنافسة وحماية المستهلكين في المنطقة العربية

22.90 يعتمد الازدهار الاقتصادي، على الصعيدين الوطني والإقليمي، اعتماداً كبيراً على القدرة التنافسية لبيئة الأعمال، ولا يزال تحقيق هذه القدرة التنافسية تحدياً تواجهه بلدان عديدة في المنطقة العربية. وقد عملت الإسكوا مع الدول الأعضاء فيها على تعزيز أطر السياسات التي تحسّن المنافسة. في عام 2020، عقدت الإسكوا أول منتدى عربي للمنافسة، وذلك بالشراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فشكّل منصة للدول الأعضاء لتبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة. وبحلول عام 2022، كانت جميع الدول الأعضاء في الإسكوا، البالغ عددها 20 دولة، قد حضرت المنتدى. وبحلول نهاية عام 2021، كانت عُمان والكويت والمملكة العربية السعودية قد أقرّت تشريعات جديدة للمنافسة. وفي عام 2022، وسّعت

عُمان نطاق عمل الهيئة المعنية بالمنافسة، كما اعتمد لبنان، بدعم من الإسكوا، أول قانون للمنافسة وضع فيه على الإطلاق.

الدروس المستفادة والتغيير المقرّر

22.91 الدرس المستفاد هو أنّ التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك، رغم التقدم المحرز فيما يتعلق بأطر سياسات المنافسة الوطنية، لا تزال ضعيفة أو غير موجودة أصلاً في المنطقة، مع أنها تشكّل عنصراً حيوياً من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة والمؤاتية. وبتطبيق هذا الدرس، ستدعم الإسكوا الدول الأعضاء في بناء القدرات في هذا المجال، ولا سيما من خلال تشجيع وضع أطر السياسات والتشريعات الوطنية ذات الصلة. وعلى وجه التحديد، ستجري الإسكوا في عام 2023 تقييمات للأطر التشريعية الوطنية والإقليمية المتعلقة بحماية المستهلك. ومن المتوقّع أن يعقد في السنة التالية منبر إقليمي مخصّص يهدف إلى تمكين الدول الأعضاء من الحوار، وإقامة الشبكات، وتبادل المعارف والممارسات الجيدة بشأن حماية المستهلكين.

22.92 يعرض مقياس الأداء (الجدول 22.20) التقدّم المحرز في تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.20
مقياس الأداء

2020 (فعلي)	*2021 (فعلي)*	*2022 (فعلي)*	*2023 (مقرّر)*	*2024 (مقرّر)*
إطلاق منتدى المنافسة العربي بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والأونكتاد قيام دولة واحدة من الدول الأعضاء (الكويت) بتنفيذ قانون جديد للمنافسة	حضور 16 دولة من الدول الأعضاء منتدى المنافسة العربي الثاني تنفيذ ثلاث دول أعضاء (عُمان والكويت والمملكة العربية السعودية) تشريعات جديدة بشأن المنافسة	مشاركة جميع الدول الأعضاء في الإسكوا، البالغ عددها 20 دولة، في منتدى المنافسة العربي الثالث قيام دولة واحدة من الدول الأعضاء (لبنان) بوضع أول تشريع للمنافسة على الإطلاق، ودولة أخرى من الدول الأعضاء (الكويت) بوضع تشريعات إضافيّة بشأن المنافسة قيام دولة واحدة من الدول الأعضاء (عُمان) بتوسيع نطاق عمل الهيئة المخصصة للمنافسة	تمكين الدول الأعضاء في الإسكوا من الحصول على تقييمات وتحليلات للأطر التشريعية الوطنية والإقليمية والتوصيات بشأن السياسات المتعلقة بحماية المستهلك	عقد أول منبر إقليمي بشأن حماية المستهلك، وتعزيز تبادل المعرفة، والتعلم من الأقران، وإقامة الشبكات